

تونس

حققت تونس في عام 2014 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. أقرت الحكومة الدستور الجديد الذي يتضمن حقوق الطفل؛ وبدأت في تطبيق خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر؛ كما استهلكت برنامجاً جديداً لتحسين فرص الوصول إلى التعليم. إلا أن الأطفال في تونس لا زالوا منخرطين في عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل في الشوارع وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الخدمة المنزلية نتيجة للإتجار بالبشر. إن نقص البيانات الحديثة على المستوى الوطني فيما يتعلق بعمالة الأطفال يجعل من الصعب تحديد طبيعة ومدى انتشار عمالة الأطفال في تونس.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في تونس.

المجال	الإجراءات المقترحة	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حماية القوانين للأطفال من الإتجار بالبشر.	2014 – 2011
الإنفاذ	إنفاذ البنود القانونية لحماية الأطفال في مجال الخدمة المنزلية في البيوت الخاصة.	2014
	تأسيس آلية إحالة بين وكالات إنفاذ القانون وخدمات التكافل الإجتماعي.	2014
	توفير تدريبات كافية للمسؤولين عن تطبيق القوانين الجنائية الخاصة بعمالة الطفل.	2014
	جمع ونشر المعلومات الخاصة بعدد التحقيقات الجنائية وتنفيذ العقوبات المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2014 – 2013
البرامج الإجتماعية	إجراء بحوث شاملة لتحديد نطاق وطبيعة عمالة الأطفال في البلد.	2014 – 2013
	تقييم الأثر الذي قد تحدثه البرامج القائمة على معالجة مشكلة عمالة الأطفال.	2014 – 2011